العرب
الخميس 2019/12/26
السنة 42 العدد 11568

صراع الاختصاصات ينهي محاكم التفتيش للإعلام المصري

ترقب توسيع هامش الحريات الصحافية مع عودة وزارة الإعلام إلى الواجهة

ينتظر الوسط الصحافي المصري انفراجا في الحريات، مع عودة وزارة الإعلام وسحب البساط من تحت الهيئات الثلاث المسؤولة عن إدارة المشهد الإعلامي، والتي فشلت في تحقيق أي مهمة يفترض القيام بها، بما وسع الهوة بين المؤسسات الإعلامية وما يريده المواطنون.

صدى قرارات مراكز القرار الإعلامي ينعكس على الصحافة المصرية

أميرة فكري

القاهرة - يترقب المشهد الإعلامي في مصر تغيرات دراماتيكية، بعد عودة وزارة الإعلام مرة أخرى، حيث أصبح رحيل رؤساء وأعضاء الهيئات الإعلامية الثلاث عن مناصبهم مسألة وقت، واستبدالهم بشخصيات أكثر تناغما مع السياسة الإعلامية الجديدة.

وبدأ أسامة هيكل وزير الدولة للإعلام الذي تولى منصبه الأحد، ترشيح أسماء شخصيات جديدة لرئاسة وعضوية الهيئات الإعلامية الثلاث، وهي: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام، تمهيدا لتقديمها إلى مؤسسة الرئاسة.

وارتبط وجود حقيبة للإعلام بإخفاق الهيئات الثلاث في مهمة ضبط إيقاع المشهد الإعلامي، والتراخي في وقف الفوضى وعدم رسم سياسة تتوافق مع احتياجات الحكومة وتكون مقبولة من الشارع، ما أدخل المشهد العام في مأزق عصية على الحل.

ويستهدف التسريع من وتيرة إقصاء الوجوه القديمة منع وقوع صدام في الاختصاصات مع وزير الإعلام، لاسيما وأن مكرم محمد أحمد رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، انتقد إعادة الوزارة، على اعتبار أنه يقوم بدور الوزير.

يحيى قلاش

مع وجود وزارة الإعلام لن توجد توجيهات مجهولة المصدر

ويعيش الوسط الصحافي والإعلامي حالة من التشتت، في ظل محاولة كل هيئة فرض نفسها، وانتزاع صلاحيات، وغياب التنسيق بين الأطراف المعنية بضبط المشهد، ما انعكس سلبا على المنتج الإعلامي، واتسعت الهوة بين المؤسسات الإعلامية وما يريده المواطنون. وتظل مشكلة الهيئات الإعلامية أنها حصرت نفسها في دور الرقيب وقاضي التفتيش وفرضت سياسة اعتمدت على ترسيخ الصوت الواحد، وتفرغت لملاحقة من يغردون خارج السرب، لتصورها أنها ترضي السلطة، ويبقى رؤساؤها وأعضاؤها في مناصبهم لأطول فترة، وغاب عنهم ترتيب البيت الإعلامي ووضع سياسة توازن بين تأييد ونقد الحكومة.

وقال حاتم زكريا، عضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، لـ"العرب"، إن توقيت تشكيل الهيئات الإعلامية فرض عليها اتخاذ قرارات تستهدف ضبط المنظومة وتغليب سياسة التصدي للفوضى وتطبيق عقوبات قاسية على الخارجين على النص.

وأضاف، أيّ صراع بين الهيئات ووزارة الإعلام لن يخدم المهنة، وهذا مستبعد مستقبلا لأن الإصلاح أصبح مطلبا جماعيا، ولا بديل عن التكامل، ومهمة ضبط وإصلاح المنظومة وإعادة الإعلام المصري لمكانته الحقيقية أمر صعب، ويحتاج لتغليب المصلحة العامة.

ويفترض أن يقوم وزير الإعلام بوضع استراتيجية شاملة، يجري تطبيقها على الإعلام الحكومي والخاص، ويكون هناك شكل وهوية للإعلام تتلاقى مع الأهداف والسياسة العامة للدولة، على أن تقوم الهيئات الثلاث بتنفيذها، بحيث لا تعمل كل واحدة منها في جزر منعزلة.

وما يخشاه البعض من الصحافيين هو أن تتبنى السياسة الجديدة ترسيخ مفهوم الإعلام القومي الذي يقلص فرص حرية الرأي والتعبير، بحكم أن أغلب الصحف والقنوات مملوكة لجهات رسمية، لكن ما يشير إلى وجود بصيص من الأمل، أن احتكار أجهزة رسمية إدارة المشهد بالتوجيهات أو التعليمات لن يستمر، على الأقل بنفس الطريقة التي كانت عليها الأوضاع خلال الفترة الأخيرة.

ويرتبط انتقال مهمة الإشراف للوزير أسامة هيكل بعاملين أساسيين، الأول عدم رضا رئاسة الجمهورية، عن طريقة إدارة الإعلام ونوعية القضايا التي يناقشها.

والعامل الثاني، أن الحكومة ليست على خبرة كافية لمن توجه الخطاب حول ضرورة إصلاح الإعلام، هل للإعلاميين أنفسهم؟ أم للهيئات والنقابات الإعلامية؟ أم للأجهزة العليا التي تدير المشهد؟

وبالتالي كان حتميا وجود جهة واحدة تقوم بكل هذه الأدوار، مثل وزارة الإعلام، تضع سياسة توازن بين ما تريده السلطة وما ينتظره أعضاء المهنة والشارع.

ودعم يحيى قلاش، نقيب الصحافيين السابق، هذا الطرح، قائلا لـ"العرب"، "السلطة في مصر تبحث عن مركزية القرار الإعلامي، وهو ما يفسر عودة الوزارة، فمن كانوا يصدرون التعليمات، شخصيات خفيّة، وأعتقد مع وجود الوزارة لن تكون هناك توجيهات مجهولة المصدر".

ويظل الاستحقاق الأهم، من وجهة نظر قلاش، أن الحكومة بدأت تسحب البساط من تحت أقدام دوائر لم تكن متخصصة ولا تمتلك خبرة إدارة المشهد الإعلامي، لتضع المسؤولية في يد صحافي، وحتى إن كان هيكل سوف يسير وفق رؤية سياسية معنية بضبط المشهد الإعلامي، فإن بإمكانه التدخل وفق خبراته وعلاقاته واقترابه من الإعلاميين لتغييرها إلى الأفضل، لأنه على الأقل مدرك لما يريده أبناء المهنة، وما يطالب به المواطنون.

ويرى أحمد سعد، وهو اسم مستعار لصحافي بمؤسسة حكومية، ومعد برنامج تلفزيوني، أن "الميزة الأهم في وجود وزير إعلام، أن يصل بأصوات العاملين في المهنة إلى رأس السلطة، وهو ما افتقدته الهيئات الثلاث التي لا تستطيع الوصول إلى رئيس الحكومة أو مؤسسة الرئاسة، لكن المعروف أن وزير الإعلام يكون متواصلا مع الرئيس مباشرة".

ويظل الخوف الأكبر لدى هذا الصحافي الذي تحدث مع "العرب"، أن تكون إعادة منصب وزير الإعلام مرتبطة بالحديث عن تصفية للمؤسسات الحكومية، وتنفيذ النصوص القانونية التي أقرها البرلمان قبل شهور، وأتاحت دمج وإلغاء إصدارات ومؤسسات إعلامية، ما يعني تشريد الآلاف من العاملين لتقليل الخسائر، وهي الخطوة التي لم تجرؤ الهيئات على اتخاذها.

لكن ما يطمئن سعد، أن "هناك حديثا متصاعدا حول فتح قنوات اتصال بين الإعلاميين ومؤسسة الرئاسة والاستماع إلى آرائهم وتوصيل مشكلاتهم بعيدا عن الإطار الرسمي المتمثل في هيئات أرادت احتكار التواصل مع السلطة".

وهيكل، شخصية سياسية أكثر منها إعلامية، فهو وزير سابق للإعلام، وبرلماني وصحافي ورئيس تحرير سابق، ويؤمن بأن "وجود حرية رأي وتعبير، السبيل الأمثل لإعادة الناس لمتابعة الإعلام المحلي، وضرب المنصات الخارجية التي تستهدف الدولة المصرية".

ويقول مراقبون، إن وجود شخصية تؤمن بحرية التعبير على رأس وزارة الإعلام، لن يكون ذا قيمة إذا استمرت قناعات بعض دوائر الحكم بحتمية الاصطفاف خلف السلطة، وهو ما يضع أمام هيكل مهمة إقناع هذه الدوائر، والرئيس شخصيا، بأن إعادة مصداقية الإعلام تبدأ مع وجود أصوات معارضة، أو على الأقل مختلفة توحي بأن هناك تعددية.

وتبدأ مهمة وزير الإعلام، حسب كلام يحيى قلاش، في إقناع الحكومة بمزايا وجود حرية رأي، وتحسين صورة الصحافيين أمام السلطة أولا، لأن بعض دوائر الحكم تصنف الإعلاميين ضمن أهل الشر الذين يجب ترويضهم والسيطرة عليهم، لافتا إلى أن "انتزاع وزير الإعلام سلطة التوجيه من أجهزة وهيئات لا علاقة لها بالإعلام ربما يكون بداية رفع القيود عن المهنة".

«نيوزيم» رمز حرية الصحافة الأميركية يغلق أبوابه في عهد ترامب

واشنطن - يغلق متحف الصحافة "نيوزيم" أبوابه في واشنطن مع انتهاء عام 2019، في حدث لا يخلو من رمزية، نظرا لترافقه مع الصعوبات المالية والهجمات السياسية التي يواجهها قطاع الإعلام.

ويذكر متحف "نيوزيم" منذ أكثر من عقد بأهمية الصحافة في النظم الديمقراطية بفعل موقعه بين البيت الأبيض ومقر الكونغرس في واشنطن. وقد أعلن هذا المتحف المعروف بمجموعته من الصفحات الأولى لصحف من العالم أجمع ومعارضه عن هجمات 11 سبتمبر أو سقوط جدار برلين، في مطلع 2019 عزمه بيع المبنى الواقع عند جادة بنسلفانيا الشهيرة في واشنطن.

وقد اشترت جامعة جونز هوبكينز الموقع مقابل 372.5 مليون دولار.

وأعلنت منظمة "فريدوم فوروم" (منتدى الحرية) غير الربحية التي أنشأها مؤسس صحيفة "يو.أس.أي توداي" والقائمة على متحف "نيوزيم" أنها ستواصل مهمتها التثقيفية للعامة، من دون توضيح ما إذا كانت ستنقل مجموعتها إلى مبنى جديد.

وقالت المتحدثة باسم المتحف سونيا غافانكار إن "مستقبل نيوزيم غامض حتى الساعة"، مضيفة "قد نحتاج إلى ستة أشهر على الأقل لإزالة المجموعات وتخزينها في محفوظاتنا. وفور الانتهاء من هذه المرحلة، سنرى ما يخبئه لنا المستقبل".

وفتح أول متحف "نيوزيم" أبوابه سنة 1997 في أرلينغتون بضاحية واشنطن، قبل الانتقال عام 2008 إلى قلب العاصمة الأميركية التاريخي مع رؤية لا تحجب على مبنى الكونغرس وجادة ناشونال مال الضخمة في المدينة.

ورغم استقطابه عشرة ملايين زائر خلال عقدين، لم ينجح هذا المتحف بمعارضه الموجهة للجمهور العريض في الصمود أمام أزمة وسائل الإعلام.

فقد توقفت صحف أميركية عدة عن الصدور في السنوات الماضية بسبب النقص في التمويل وتوسع الثورة الرقمية.

كما أن "نيوزيم" يفرض بدلا ماليا في مقابل الزيارة فيما كبرى متاحف العاصمة الفدرالية الأميركية تفتح أبوابها للزوار بالمجان.

وأفاد معهد "بيو" المستقل للبحوث، أن عدد الصحافيين تراجع بواقع الربع مقارنة مع ما كان عليه قبل عقد. وترافق تراجع الموارد مع تدهور الثقة بوسائل الإعلام.

وخلص استطلاع للرأي أجراه معهد "غالوب" في سبتمبر، إلى أن 40 بالمئة فقط من الأميركيين يبدون ثقة "كبيرة" أو "مناسبة" بالصحف وقنوات التلفزيون والراديو، بعدما كانت هذه النسبة تفوق 70 بالمئة في السبعينات.

وقد شكل الرئيس الأميركي دونالد ترامب خصما قويا لوسائل الإعلام، إذ لم يتوان عن وصفها بـ"عدو الشعب". وقد سلك قادة عدة في العالم هذا المسار المناوئ للإعلام وسط تنامي الخطاب الشعبوي الرامي لاستمالة الناخبين الحذرين من الصحافة.

ووسط هذه الأجواء السلبية، سعى متحف "نيوزيم" إلى الدفاع عن الحريات الخمس المنصوص عنها في التعديل الأول للدستور الأميركي وهي الحرية الدينية وحرية التعبير والصحافة وحق التجمع وتوجيه عريضة للحكومة. وقد سُجل تفاعل مع هذه المهمة من الزوار الذين توافدوا من سائر أنحاء الولايات المتحدة والعالم بفعل شهرة المتحف.

> المتحف بمعارضه الموجهة للجمهور لم ينجح في الصمود أمام أزمة وسائل الإعلام، فقد توقفت صحف أميركية عدة عن الصدور

وأوضحت كاثي كاولي المقيمة في أشلاند بضاحية واشنطن أنها تريد زيارة المتحف مرة ثانية خصوصا لحضور المعرض المخصص لتكريم الصحافيين المقتولين بسبب عملهم. وقالت "لقد جعلني ذلك أدرك أهمية حرية الصحافة".

أما جوليا غرينوالد وهي مدرّسة لغة إنجليزية في إحدى مدارس واشنطن فقد حرصت على اصطحاب طلابها لزيارة المتحف. وقالت "من المحزن أنه يغلق أبوابه. هو من أجمل المتاحف في واشنطن" التي تضم حوالي 70 متحفا".

مستقبل نيوزيم غامض

توعية مستخدمي الإنترنت تحصنهم من الأخبار الكاذبة

الرباط - أكد حسن السعودي الخبير الاستراتيجي المغربي والأمني والباحث المشارك بالمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، أن التكنولوجيا مجرد حامل، وهي ليست مسؤولة عما ننقله عبرها. ومن أجل مكافحة الأخبار الزائفة، يبرز أمران هما التربية وتوعية مستخدمي شبكة الإنترنت من أجل تطوير حس نقدي لدى مستهلك المعلومة وتعزيز واجب قول الحقيقة والصراحة.

وتحدث السعودي عن معضلة الأخبار الكاذبة وانتشارها عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، خلال إطلالته عبر نافذة وكالة المغرب العربي للأنباء، وأكد أن المسؤولية تقع على وسائل الإعلام في توعية الجمهور بضرورة عدم الاعتماد على التواصل البديل عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي يتم فيها تجاهل قواعد الأخلاقيات الصحافية والضرب بها عرض الحائط.

ونوه السعودي إلى الانعكاسات السلبية للأخبار الكاذبة وأبرزها الشعور بغياب الأمن، قائلا إنه يمكن أن يتولد عن طريق الإشاعة، والتواصل المباشر، ووسائل التواصل الاجتماعي التي تمتلك قدرة استثنائية على إشاعة الأخبار. لذلك يتعين على مستخدم المنصات الرقمية أخذ هذا المعطى في الاعتبار حتى لا ينقل بدوره سوى الأمر الواقع لأن مسؤوليته قائمة.

وتعد وسائل الإعلام، وفقا للسعودي، واعية بمسؤوليتها بإخبار الجمهور. وينظم عملها ميثاق أخلاقيات قائم على احترام الحقيقة والتحقق من المعلومات واحترام قرينة البراءة والحياة الخاصة للأشخاص وسرية التحقيق. وهي حدود تفرضها على نفسها بشكل ذاتي عبر اختيار حر.

حسن السعودي

التكنولوجيا مجرد حامل، وليست مسؤولة عما ننقله عبرها

وأضاف أنه عندما تقوم الصحافة بالتنديد بالاختلالات والتجاوزات والاختلاسات فذلك من صميم دورها. وهي بذلك تضطلع بالمهمة الأصيلة للمهنة، لكن المشكل يطرح مع بعض مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي الذين غالبا ما يجهلون أن الإنترنت هو في الوقت نفسه فضاء للحرية والمسؤولية.

كما يتعين التأكيد على أن "ما هو مبالغ فيه يصبح في نهاية المطاف أمرا لا معنى له، ومن هنا تبرز ضرورة التحلي بحس تقدير الأمور في هذا المجال حتى لا نقع في التهويل والبحث عن الإثارة اللذين يقوضان شعور المواطن بالأمن".

وتابع، "لتحصين المواطنين ضد 'الأخبار الزائفة'، من المفيد اعتماد استراتيجية تقوم على الوقاية الدينامية، التي تركز بشكل أساسي على الرؤية اليومية للسلطات والمصالح الأمنية وتعزيز الرابط الاجتماعي بين السكان ومؤسسات الدولة". ومن الضروري أيضا وجود "أمن قضائي"، يضمن الفعالية، والإنصاف والمصداقية.